ورقة سياسات اللاجئون السوريين (الادماج او التوطين او العودة)

الجلسة التشاورية المغلقة للخبراء

أ.د ريم عدنان الخاروف / مديرة مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية / جامعة اليرموك

مقدمة

شهد الأردن منذ بدء الامة السورية تدفق اللاجئين السوريين من جميع المحافظات الورية وبالأخص محافظة درعا بحث عن المكان الامن لهم ولعائلاتهم وحسب مصادر الحكومة الأردنية ان 1.3 مليون لاجئ سوري يقيمون بالأردن والمسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين 656الف لاجئ ويعيش 83.3% من اللاجئين في الأردن بمناطق حضرية خارج المخيمات، بينما يعيش 16.7% في مخيمات "الأزرق"، والزعتري"، والمخيم "الأردني- الإماراتي[1]

عمل الأردن على تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والتعليمية للاجئين منذ بداية الازمة الى الان وعمل على ادماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني ووقر فرص عمل لهم في عدد من القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي والقطاع التجاري وقطاع الانشاءات وقطاع الصناعة والحرف، وقد تم في عام 2021 إصدار 62 ألف تصريح عمل للسوريين، وذلك وفقاً للأرقام التي نشرتها الحكومة والمفوضية، وهو أعلى رقم سنوي منذ استحداث تصاريح العمل للاجئين السوريين[2]

تعاني الحكومة الأردنية من صعوبة كبيرة من التعامل مع الملف اللجوء السوري بسبب عدم التزام المجتمع الدولي بالمساعدات المتفق عليها مع الأردن بتقديم الرعاية لعدد اللاجئين السوريين الضخم في المنطقة حيث انه التزم ب 7% فقط ومازال هذا الالتزام يتناقص وخاصة بعد جائحة كورونا والازمة الأوكرانية وهذا سيؤدي الى ضغوط على الأردن كدولة مضيفة وتزيد من اعبائها بالقيام بواجباتها نحو اللاجئين السوريين ، وحذر معهد "أبحاث السلام في أوسلو(PRIO) "، في آذار الماضي، من أن أكثر من نصف السوريين في الأردن يعيشون تحت خط الفقر، وذلك على الرغم من الإعانات النقدية التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى للاجئي[3].

لا يتوقع عودة اللاجئين السوريين في الأردن إلى سوريا بالمدى المنظور، وذلك "لأن المسألة لا تتعلق فقط بعودة اللاجئ السوري إلى بلده، ولكن بتحديد المكان الذي سيعود إليه بصورة دقيقة، والأهم، بتهيئة ذلك المكان أصلًا، وتوفير ظروف موضوعية للحياة الكريمة له في بلده من بينها المشاركة السياسية[4] وبلغ عدد اللاجئين السوريين العائدين من الأردن إلى سوريا خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2022 1895لاجيء ، في ظل تأكيد الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) على طوعية العودة ورفض

---

1 https://www.enabbaladi.net/archives/394854/amp?gclid=Cj0KCQjwhsmaBhCvARIsAIbEbH5QvXsKPXSswktKKPdlFKPh6T7oUWqhbG4Nl67vUZ5eEbmiQELuTwQaAqLvEALw_wcB

2 https://www.unhcr.org/ar/news/press/2022/1/61f03b704.html

3 https://www.enabbaladi.net/archives/506696#ixzz7iLW1hNt2

4 https://www.enabbaladi.net/archives/506696#ixzz7iLW1hNt2

الإجبار على ذلك. وإن عدد اللاجئين العائدين من الأردن إلى سوريا منذ فتح الحدود في عام 2018 هو 46103، منهم 5476 لاجئا من مخيم الزعتري وبناء على مسح أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين على إعادة توطين اللاجئين السوريين الذين لجئوا للأردن وذلك لإيجاد فرص عمل لهم او للم شملهم مع اسرهم في دول خارج الأردن على سبيل المثال كندا والدول الأوربية وايرلندا،[5] ويحتاج 10% من اللاجئين في الأردن إلى إعادة توطين، في حيت تتاح الفرصة فعليًا لـــ 1% منهم[6] ، اما بالنسبة للتوطين في الأردن او منح الجنسية للاجئين السورين فلا يوجد أي توجه من الحكومة للقيام بهذه الامر [7]

وبناء على ما تقدم والمسح لواقع الحال بالنسبة لملف اللجوء السوري للادن جاءت السياسات المقترحة التالية:

أولا: سياسة عامة ادماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني

انتهج الأردن هذه السياسة لدمج اللاجئين في المجتمع الأردني واعتبارهم فرصة وليس عبئ بإدماجهم بسوق العمل الأردني في قطاعات محددة وإصدار تصاريح عمل، ولكن بنسب محددة وتم اغلاق قطاعات كالعمل بقطاع الصحة والتعليم العالي والسياحة.

- **إجراءات تنفيذ السياسة**
- زيادة نسبة تصاريح العمل المصدرة للاجئين السورين.
- فتح القطاعات الاقتصادية المغلقة امام اللاجئين السورين بتخصيص كوتا لهم
- تشجيع الاستثمار من قبل اللاجئين السوريين أصحاب رؤوس الأموال
- تحويل المخيمات الى مدن سكنية للاجئين السوريين بدلا عن الكار فانات وتسهيل الخروج والدخول من غير تصاريح محددة
- استثمار أصحاب الحرف والمهنيين ذو الكفايات العالية والطلب منهم بتدريب العمالة الأردنية
- فرض ضرائب على العاملين موازية للضرائب المفروضة على الأردنيين

- **مزايا وفرص السياسة**
- استثمار اللاجئين كفرصة وكايدي عاملة ماهرة وتخفيف من حدة الفقر والبطالة لديهم
- إنعاش الاقتصاد الأردني بفعل الاستثمارات التي قد يضخها اللاجئين السوريين أصحاب رؤوس المال
- المساهمة في الاندماج المجتمعي والعمل على تحسين الظروف المعيشية في المخيمات
-

---

[5] https://help.unhcr.org/jordan/helpful-services-unhcr-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%A9/resettlement-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%8A%D9%86

[6] https://www.enabbaladi.net/archives/394854/amp?gclid=Cj0KCQjwhsmaBhCvARIsAIbEbH5QvXsKPXSswktKKPdlFKPh6T7oUWqhbG4Nl67vUZ5eEbmiQELuTwQaAqLvEALw_wcB

[7] https://www.enabbaladi.net/archives/506696#ixzz7iLW1hNt2

- رفع كفايات المهنين الأردنيين الشباب خاصة في الحرف التي يتقنها اللاجئين السوريين مما يقلل من البطالة لدى الأردنيين وترفع مستوى المنافسة لديهم في الأسواق الخارجية للحصول على فرص عمل مهنية.
- استثمار الضرائب المحصلة من العمالة السورية في تطوير البنى التحتية في الأردن
- **تحديات تطبيق السياسة**
- عدم القدرة على التعديل على قانون العمل
- عدم القدرة على التعديل على قانون الاستثمار
- عدم قدرة مؤسسة التدريب المهني على استثمار طاقات المهنين والحرفين السوريين في التدريب في برامج التدريب الموجهة للأردنيين
- المحاذير الأمنية من حرية الدخول والخروج من المخيمات

ثانيا: سياسة عامة العودة الطوعية للاجئين السوريين لسوريا

تشجع هذه السياسة العودة الطوعية للاجئين السريين الى سوريا بتوفير العودة الأمنه لهم والحفاظ على الحياة الكريمة لهم حين عودتهم الى بلادهم

- **إجراءات تنفيذ السياسة**
- ممارسات جيدة للتشجيع على العودة الطوعية والمستدامة من خلال تقديم المعلومات والمشورة بشأن خيارات العودة والظروف في سوريا.
- حشد الَّدعم للحصول على التمويل لتمكين المنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين مثل الحكومة الأردنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج اللاجئين السوريين في مجتمعهم الأصلي.
- توفير المساعدات لإعادة دمج اللاجئين السوريين في مجتمعهم السوري في بلدهم الأصلي حال عودتهم.
- اتخاذ إجراءات إنسانية دولية لضمان معالجة عودة السوريين ذوي الاحتياجات الخاصة وعلى سبيل المثال: الأطفال غير المصحوبين بذويهم /المنفصلين عن ذويهم، وذوي الإعاقة.
- تفعيل دور المنظمة الدولية للهجرة وتحمل مسؤولياتها تجاه العودة الطوعية للاجئين السوريين وضمان عودتهم سالمين ودعمهم وتمكينهم للعيش في سوريا.
- القيام بحملات التوعية من قبل الحكومة الأردنية وبالمشاركة من المجتمع الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبدعم منه ووضع استراتيجيات التوعية لإرشاد العائدين من اللاجئين السوريين المحتملين بجميع الخيارات المتاحة، إضافة إلى الأوضاع في بلدهم سوريا ومخاطر التنقل غير المنتظم ان وجدت
- تدريب السلطات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على كيفية ضمان العودة الإنسانية والكريمة للاجئين السورين وفقا لمعايير حقوق الإنسان.
- إجراء عمليات تقييم للمخاطر، عند الحاجة، قبل عودة اللاجئين السوريين من اجل تحديد احتياجات الحماية الدولية
- قيام المجتمع الدولي بالمشاركة مع الحكومة في تقديم المشورة بشأن العودة، وتقديم اجابات تلبي الاحتياجات الخاصة للعائدين أثناء عملية العودة
- قيام المجتمع الدولي بتقديم المشورة والاجابات على تساؤلات واحتياجات اللاجئين السوريين بعد عودتهم لبلدهم وتوفير متابعة لهم ولاحتياجاتهم خلال فترة ما بعد العودة وإنشاء آليات مراقبة لمرحلة ما بعد العودة ة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحديد احتياجات الحماية في سوريا.
- تشجيع المجتمع الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعائدين من اللاجئين السوريين من المشاركة في خطط إعادة الإدماج، ومراقبة أنشطة إعادة الإدماج التي يستفيد منها الفرد والمجتمع المحلي في سوريا

- **مزايا وفرص السياسة**

- عودة اللاجئين السوريين الى بلدهم ولم شملهم مع عائلاتهم في سوريا
- عودتهم الى حياتهم الطبيعية التي كانت قبل الحرب وقبل اللجوء
- الحصول على ممتلكاتهم التي خلفوها ورائهم اثناء الحرب

- تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للاجئين الذين عادوا الى سوريا
- إعادة اعمار سوريا من ابنائها العائدين وإنعاش الاقتصاد السورين اذا عاد اللاجئين أصحاب رؤوس الأموال والمصانع
- تخفيف العبء الاجتماعي والاقتصادي والإنساني الذي تلتزم به الأردن تجاه اللاجئين السورين وكذلك المجتمع الدولي
- توجيه المساعدات الدولية تجاه إعادة اعمار سوريا بدلا من المساعدات الإنسانية للاجئين في البلدان المضيفة

- **تحديات تطبيق السياسة**

- عدم رغبة اللاجئين السوريين في العودة الى سوريا
- الخوف من ان تكون الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية غير مواتية لعودة اللاجئين السوريين
- عدم قدرة المجتمع الدولي على القيام بالتزاماتها نحو عودة اللاجئين السوريين بأمان وان تكون عودتهم عوده كريمة مستدامة مثل عدم قدرتهم على توفير المتابعة لشؤونهم داخل سوريا وتوفير الحماية لهم وتوفير اليات الادماج في مجتمعاتهم الاصلية ومتابعته لهم بعد العودة وتوفير فرص اقتصادية لهم.
- عدم تقبل المجتمع السوري للاجئين السوريين وعودتهم وحدوث فجوات ومشاكل داخلية بين افراد المجتمع واللاجئين العائدين

ثالثا: سياسة عامة توطين للاجئين السوريين (غير مطروحة من الحكومة الأردنية) إعادة التوطين في بلد اخر غير الأردن

توطين اللاجئين السوريين في الأردن هو سيناريو غير مطروح حاليا من قبل الحكومة الأردنية، ولكن سيتم التطرق له لاستشراف ما اذا تم طرح هذا الســـيناريو اما إعادة التوطين فهو ســـيناريو معمول به حاليا وهو التوطين في دول مثل الدول الاوربية وكندا وايرلندا لعدة أسباب أولها توفير فرص العمل ولم شمل العائلة

- **إجراءات تنفيذ السياسة**

- تعديل قانون منح الجنسية لغير الأردنيين
- قرار حكومي بتوطين اللاجئين السوريين
- دعم المجتمع الدولي لهذا القرار وتوفير الدعم المالي والاقتصادي للأردن لاستيعاب اللاجئين الموطنين بإيجاد مشاريع اقتصادية تنموية لتشغيلهم وتشغيل الأردنيين على حد سواء وكذلك تطوير البنى التحتية وبناء المرافق الخدمية وتطويرها لتوفير الخدمات الملائمة لهم وللأردنيين على حد سواء
- ان يقوم المجتمع الدولي بإيجاد اليات لإعادة التوطين للسورين في دولهم وإيجاد فرص عمل لهؤلاء الموطنين وإيجاد ظروف حياه مناسبة لهم والعمل على ادماجهم في المجتمع وخاصة بما يتعلق باللغة.

- **تحديات تطبيق السياسة**

- عدم القدرة على تعديل قانون منح الجنسية
- عدم رغبة الحكومة بتوطين اللاجئين السوريين
- عدم رغبة المجتمع الأردني ومعارضته لقرار التوطين ان تم طرحه وعدم قدرة الحكومة على اخذ ثقة مجلس النواب على هذا القرار
- نشوء صراع داخلي في الشارع الأردني وحدوث مشكلات مع اللاجئين
- عدم تحمل المجتمع الدولية مسؤولياته والتزاماته نجو الأردن الاقتصادية والمالية إذا اتخذ هذا القرار
- عدم قدرة الأردن على توفير فرص العمل او تطوير الخدمات مما يزيد من البطالة والفقر وقد يودي الى ازمة داخلية وتردي الأوضاع في الأردن
- عدم مقدرة المجتمع الدولي على إعادة التوطين للاجئين السوريين وفتح فرص التوطين في ظل التداعيات السياسية في المنطقة وخاصة الحرب على أوكرانيا وإيجاد فرص عمل للاجئين وتوفير حياه كريمة لهم ولم شملهم مع عائلاتهم